رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2046) السنة الثامنة - الخميس (17) شباط 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في الاسواق

العدد الجديد من جريدة
تاتو الثقافية

الشرطة تستخدم الرصاص الحي لمواجهة المحتجين

الكوت: غاضبون يطيحون بالحكومة ويحتلون مبنى المحافظة

□ بغداد، الكوت/ المحرر السياسي

سجلت واسط نفسها كأول محافظة عراقية تثور على حكومتها المحلية، فالمتظاهرون الغاضبون احتلوا مبنى مجلس المحافظة أمس قبل أن تنشب النيران فيه ويتعرض متظاهرون إلى اطلاقات نارية من قبل الشرطة.

وبدأ المئات من سكان مدينة الكوت بالتظاهر للمطالبة بتحسين الخدمات وإطلاق التعيينات، لكن عناصر الأمن أطلقوا أعيرة عشوائية أصابت عددا من المتظاهرين.

وتقول تقارير صحفية إن المتظاهرين قاموا بإحراق مبنى المحافظة ومكتب المحافظ ومنزله في الكوت بعد اشتباك بينهم وبين الحراس أسفر عن مقتل متظاهر وإصابة ٢٧ آخرين.

لكن احد المتظاهرين أكد للمدى أنهم لم يقوموا بإحراق المباني وان النار اندلعت من داخلها. فيما أكد شهود عيان أن مسؤولين في المحافظة تركوا المدينة إلى جهات مجهولة وفرضت قيادة شرطة واسط حظرا للتجول.

وتجمع نحو ألفي متظاهر في ساحة العامل وسط مدينة الكوت وتوجهوا إلى مبنى مجلس المحافظة والمحافظ مطالبين بإقالة محافظ واسط لطيف حمد الطرفة بسبب نقص الخدمات الأساسية.

وأكد مراسل المدى أن المحتجين لا يزالون معتصمين داخل مبنى المحافظة حتى لحظة كتابة التقرير.

وقال مسؤول رفيع المستوى في الشرطة لوكالة فرانس برس إن حراسا عينهم مجلس محافظة واسط قاموا بإطلاق النار على المحتجين.

وأضاف اللواء حسين صالح إن "حمايات مجلس المحافظة هم من أطلق النار على المحتجين وهذا عمل خارج على القانون".

وهتف المتظاهرون "اطلع اطلع يا طرفة، نريد محافظ نزيه". وأخرى "يا مواطن اسمع زين الكهرباء بس للمسؤولين".

وقال عبد الأمين صالح وهو احد المتظاهرين "إنها شرارة الهدف منها تعريف المسؤولين بوضع الخدمات التي يعاني منها أهالي المحافظة".

وأضاف "نطالب بالخدمات المفقودة وبالحصة التموينية".

ولم يخرج أي من أعضاء مجلس المحافظة لمحادثة المحتجين قبل أن يضرموا النار بالمبنى.

بدوره، قال علي محسن أستاذ في جامعة واسط "خروجنا اليوم للمطالبة بأبسط حقوقنا وهو توفير الكهرباء والخدمات، وتوفير فرص عمل للعاطلين".

وقال علي خضر الذي يعمل مدرسا وهو يقف أمام مبنى المجلس المحترق "سنظل مستمرين في اعتصامنا حتى نسمع باستقالة المحافظ وحل مجلس المحافظة".

حريق مجلس محافظة واسط.. بعد تظاهرات احتجاجية واسعة على الفساد والبطالة وقمع الحريات .. أ.ف.ب

6 استمرار التظاهرات الواسعة للمعارضة الايرانية
10 اجراءات حكومية وراء ارتفاع اسعار المواد الغذائية
4 اعلاميون: لا علاقة للزيدي بالرياضة..(الملحق الرياضي)

جدل الخزاعي يتواصل

البرلمان يرفض نائب الرئيس الرابع

□ بغداد/ زينب صنكور

رفض البرلمان أمس الأربعاء بالأغلبية تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية واستحداث نائب رابع له.

وصوت البرلمان بالأغلبية على رفض تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية القاضي بزيادة عددهم من ثلاثة إلى أربعة".

وعقد البرلمان جلسته أمس بحضور ٢٤٥ نائباً، وشهدت أيضا قراءة تقرير لجنة حقوق الإنسان حول تشكيل مفوضية لحقوق الإنسان في العراق، والقراءة الثانية لمشروع قانون المحكمة الاتحادية واستمرار مناقشة الموازنة الاتحادية للعام الحالي. وعبر نواب عراقيون عن قلقهم من تضخم المناصب السيادية في البلاد. وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني إن زيادة نواب رئيس الجمهورية ليس له أي جدوى وأهمية بقدر ما هي محاصصة بين الكتل السياسية. وأضاف العلواني في تصريح "للمدى" انه يجب أن يكون لرئيس الجمهورية نائب واحد إما أن يكون نائبان وثلاثة فهذا أمر غريب في الدول الديمقراطية وجاء ترضية للأطراف والكتل السياسية ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع في العراق لان جميع المناصب وزعت على اثر المحاصصة بين الكتل، مشيرا إلى أن لو استمر هذا الوضع فانه سوف يكون هناك أكثر من (٦٠٠ نائب) في الدورة البرلمانية القادمة وأكثر من (١٠٠ وزير) إضافة إلى مئات الدرجات الخاصة لذا هذا الأمر يحتاج إلى وقفة لإعادة النظر به وإلا فان العملية السياسية ستنهار بشكل عاجل.

□ تفاصيل ص٣

القضاء الأعلى: لا يحق للبرلمان الدولي إلغاء الحكم على الدايني

□ متابعة/ المدى

رفض مجلس القضاء الاعلى تدخل البرلمان الدولي القاضي المطالب بإلغاء حكم الإعدام الصادر ضد النائب السابق محمد الدايني.

واعتبر المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار في تصريح لوكالة انباء كردستان القضاء في العراق مستقلا ولا يخضع لضغوط أو مطالبات من أي جهة داخلية أو خارجية.

يذكر ان البرلمان الدولي طالب بإلغاء حكم الإعدام الصادر ضد النائب السابق محمد الدايني، معتبراً أن الامتثال واجب بموجب القانون المحلي والدول.

وكانت المحكمة المركزية في منطقة الكرخ قد اصدرت في وقت سابق حكما غيابيا بالإعدام شنقا حتى الموت على النائب الهارب محمد الدايني.

واوضح البيرقدار أن القضاء قال كلمته بقضية النائب السابق محمد الدايني وأصدر حكمه فيه باستقلالية تامة واستناداً للأدلة المقدمة، لافتا الى ان المحكمة التي نظرت في قضية الدايني هي وحدها من يقرر تخفيف الحكم عليه او إبقاء القرار كما هو.

وكان الدايني قد هرب بظروف غامضة من العراق في العام الماضي بعد رفع الحصانة النيابية عنه لاتهامه بالوقوف وراء العديد من أعمال العنف التي شهدتها البلاد أبرزها تفجير كافتيريا مجلس النواب عام ٢٠٠٧ الذي أسفر عنه مقتل النائب عن جبهة الحوار الوطني محمد عوض.

أعضاء مجالس بلدية أميون.. والبرلمان يهدد بالإطاحة

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

شدد عدد من البرلمانيين على أن التظاهرات التي تجتاح البلاد في الوقت الراهن جاءت نتيجة لتقصير السلطات الاتحادية والمحلية في تقديم أهم الخدمات إلى المواطن العراقي، فيما أكد مجلس محافظة بغداد على أن انعدام الخدمات في العاصمة جاء بسبب التركة الثقيلة للمجلس السابق.

ويأتي في وقت أكد خبير قانوني أن من حق البرلمان إقالة المسؤولين المقصرين، فيما هدد نواب مجالس المحافظات بإصدار قرار بسحب الثقة منهم.

إلى ذلك قال نائب رئيس مجلس محافظة الديوانية عواد الناعمي، إن بعض أعضاء المجالس البلدية في المحافظة يجهلون القراءة والكتابة.

النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى أن هذه التظاهرات تعد نتاجا للعملية السياسية الديمقراطية، موضحا أن الدستور كفل حق التظاهر ورفع الشعارات للمطالبة بتحسين الخدمات.

وأضاف السراج أن هذه التظاهرات من شأنها أن تكشف كل المقصرين وتنقل الكرة إلى مجلس النواب كي يقول كلمته في هذا الخصوص. وأعرب السراج عن تصوره في أن تشكل هذه التظاهرات نقطة فاصلة في تاريخ العراق والمنطقة على أساس أنها تعيد الثقة مابين الشارع العراقي و المسؤولين عن المشهد السياسي والاقتصادي، مضيفا أن المتظاهرين الآن بانتظار الرد المناسب من قبل الحكومة على هذا الأمر.

وكان المتحدث باسم ائتلاف دولة القانون حاجم الحسني أشار في تصريح سابق لـ"المدى" إلى إن التظاهرات التي تعصف بها البلاد لقنت البرلمانيين والحكومة درسا كي يلتفتوا إلى هموم الشعب العراقي.

وشدد النائب عن الائتلاف الوطني حبيب الطرفي على أن التظاهرات قد تضع المسؤولين أمام الأمر الواقع وبالتالي يرضخون إلى المطالب الشعبية.

□ تفاصيل ص٢

كلام اليوم

مناصب للترضية..

حسنٌ فعل مجلس النواب برفضه التصويت على نائب رابع لرئيس الجمهورية، في الوقت الذي تتصاعد فيه موجة الغضب الجماهيرية التي اندلعت مؤخرا بسبب الفساد والسرقات وخنق الحريات العامة وانعدام الخدمات في جميع مفاصل الحياة اليومية التفصيلية والتي حولت حياة المواطنين إلى كابوس حقيقي.

إن العقلانية السياسية تتطلب ترشيد و ترشيق مؤسسات الدولة ووظائفها بدل إتخامها بالمناصب المفتعلة لغرض إتمام الترضيات السياسية ومحاصصاتها، وتتطلب هذه العقلانية أيضاً النظر بجدية إلى عمق الفوارق الواسعة بين رواتب ومخصصات النواب والوزراء والوكلاء والدرجات الخاصة وبين رواتب الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول المحدودة وحياة بقية الشرائح الاجتماعية المعدمة.

مجلس النواب يصرف وقته وجهده لمناقشة قضية نواب لرئيس الجمهورية في الوقت الذي ينص الدستور على عدم وجود مجلس للرئاسة وإنما رئيس جمهورية فقط، من هنا تطرح الأسئلة الآتية نفسها: هل أن رئيس الجمهورية بحاجة فعلا إلى أربعة نواب؟ و إذا كان منصب رئيس الجمهورية محدود الصلاحيات، فماذا سيفعل النواب الثلاثة؟ وكيف ستوزع المهام بينهم إن كانت هناك مهام تتسع لهذا العدد من النواب؟ ولو افترضنا أن الرئيس بحاجة لهذا العدد من النواب، فهل تمت دراسة سيرهم الماضية والحاضرة؟ وهل هم أهل لشغل هذه المناصب؟ هل أن سلوكهم السياسي كان متوافقا مع اتجاهات العراق الديمقراطي الجديد وملتزما بالدستور؟ هل أن سلوكهم كان متصلا بحمل رسالة العراق الجديد؟ هل أياديهم نظيفة من المال السياسي المشبوه من داخل العراق وخارجه والذي تدفق عليهم قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها بكرم ما بعده كرم؟ هل من آليات بناء الدولة الصحيحة أن يترشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية من فشل في مهمة رسمية سابقة؟ هل من المنطق أن يترشح لهذا المركز من كان علما من أعلام الفكر الطائفي والذي ساهمت طروحاته في تأجيج الشارع أيام محنة الاحتراب الطائفي والتي أدت إلى إسالة الدم العراقي بالطريقة العبثية التي عشناها؟ هل من العقلانية السياسية أن يتبوأ مثل هذه الشخصيات أعلى المناصب الرسمية بسبب المحاصصة السياسية التي اصطفت مع المحاصصة الطائفية والقومية لتنتج لنا واقعا سياسيا مشوها إلى هذه الدرجة؟ هل أن شخصيات هذه المناصب تستطيع أن تقدم للشعب العراقي منجزا حقيقيا بسبب وجودها في هذا المنصب؟

إن المدى إذ تطرح هذا النوع من الأسئلة وهي كثيرة ومتشعبة تتمنى من السادة النواب الإجابة عليها قبل الموافقة من عدمها على مناصب رسمية رفيعة. وعلى السادة النواب أن يطلبوا، وهذا من حقهم، معرفة ما هي المهام التي سيقوم بها نواب الرئيس؟ وعليهم معرفة حجم الملايين المهدورة من المال العام التي ستنفق عليهم وعلى حماياتهم وعلى منافعهم الاجتماعية وغيرها والتي سترهق الخزينة فضلا عن أنها ستستقطع من أكتاف الفقراء لتزيد النواب ثروة وغنى!

نحن في المدى سنفتح ملفات هذا الموضوع لكشف الحقائق أمام الرأي العام العراقي، وأمام السادة النواب ممن لا يعرفون ماذا يجري من صفقات في الغرف السرية وندعو بقوة للاستماع إلى صوت الشارع العراقي الذي يغلي ومناقشة قضاياه الحقيقية التي تمس حياته اليومية بدل الاستغراق غير المنطقي في تنظيم الدولة ومؤسساتها على أساس مناصب الترضية!

رافد علوان منذهل لطريقة الحرب في العراق

مهندس معلومات الكيمياوي العراقي: لقد كذبت

□ بغداد/ المدى

المنسق العراقي الذي اقنع البيت الأبيض بان العراق لديه برنامج أسلحة بايولوجية سرية اعترف للمرة الاولى بأنه اختلق القصة، ثم راقب بذهول وهو يرى أنها قد استعملت لتبرير الحرب.

رافد احمد علوان الجنابي من قبل مسؤولي الاستخبارات الألمانية والأمريكية الذين تعاملوا مع ادعاءاته، اخبر صحيفة الغارديان بأنه قام بفبركة قصة شاحنات الأسلحة البايولوجية المتنقلة والمصانع السرية في محاولة لإسقاط نظام صدام الذي هرب منه في عام ١٩٩٥. يقول "ربما كنت على صواب او على خطأ لكنهم منحوني الفرصة لكي اختلق شيئا لإسقاط النظام، وأولادي سيفخرون بأننا كنا السبب في إعطاء العراق هامشا من الديمقراطية".

ويأتي هذا الاعتراف مباشرة بعد الذكرى الثامنة لخطاب كولن باول في مقر الأمم المتحدة الذي اعتمد فيه وزير الخارجية السابق بشدة على أدلة الجنابي وما اخبره لجهاز الاستخبارات الألمانية.

وهو يأتي أيضا عقب إطلاق وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد لمذكراته التي يعترف فيها أن العراق لم يكن يمتلك برامج أسلحة الدمار الشامل.

سمعة كلا الرجلين دمرت بشكل حقيقي نتيجة لاعتمادهم على ادعاءات رافد علوان الجنابي الذي يقول الآن انه كان قد لفق القصة جيدا قبل خطاب كولن باول البارز في الأمم المتحدة في الخامس من شباط عام ٢٠٠٣. رئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق في أوربا تايلر درملر وصف اعترافات الجنابي بأنها "ساحرة".

وفي لقاء مطول أخير أنكر الجنابي دوره المفترض في مساعدة الولايات المتحدة لبناء قضية لغزو العراق وخلال سلسلة لقاءات أجريت معه في ألمانيا حيث منح حق اللجوء هناك قال انه اخبر المسؤولين الألمان الذين عرفوه باسم الدكتور باول حول شاحنات الأسلحة البايولوجية المتنقلة في عام ٢٠٠٠، مضيفا أن الاستخبارات الألمانية كانت تعرفه باسم مهندس بغداد الكيمياوي المتدرب واقتربوا منه بفترة قصيرة بعد الثالث عشر من آذار في العام نفسه نتيجة لبحثهم عن المعلومات السرية لعراق صدام آنذاك.

يقول الجنابي "لقد كانت لدي مشكلة مع نظام صدام وكنت أريد التخلص وكانت لدي هذه الفرصة" وقد صور الاستخبارات الألمانية بأنها كانت ساذجة ومتلهفة لأدق التفاصيل منه.

□ تفاصيل ص٣

خلاف بشأن قطع التموينية عن عوائل الطلبة المتسربين

□ بغداد / سها الشيخلي

في خطوة غير مسبوقة تؤكد بقاء روح التسلط والتعالي على المواطنين والابتعاد عن ايجاد معالجات لمشاكلهم، أرسل وزير التربية محمد تميم كتابا رسميا إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطالب فيه بقطع مفردات البطاقة التموينية عن أسر الطلبة المتسربين من مدارسهم ، وإشراك وزارة التجارة مع المديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات لتنفيذ هذا الأمر.

وتشير تقارير صادرة عن منظمة اليونسيف التابعة للامم المتحدة ان عدد المتسربين من المدارس في عموم العراق بلغ ٦٠٠ الف طفل متسرب من الدراسة، وهذا يعني ان البطاقة التموينية سوف تحجب عن ٦٠٠ الف عائلة، فقيرة بامس الحاجة اليها، دون ان نغفل حقيقة ان اغلب العوائل لم تحصل على مفردات البطاقة التموينية منذ اشهر عديدة ، كما انها لولا العوز والفاقة ما اضطرت الى زج ابنائها في سوق العمل المرهق وحرمانهم من حقهم في الدراسة اسوة باقرانهم ، هؤلاء المحرومون انخرطوا قسراً في العمل بمهن شاقة لكسب قوت يوم عوائلهم. وتشير الدلائل والمعلومات الى ان ظاهرة التسرب من المدرسة ليست وليدة اليوم او البارحة بل هي نتاج لحروب عديدة مدمرة خاضها العراق طوال العقود المنصرمة.

□ تفاصيل ص٧

واقع الاتصالات في العراق

تبذل شركة "زين العراق" إدارة وطواقم عمل كل الجهود لتحسين واقع الاتصالات في العراق من خلال حجم المبالغ المرصودة لإنشاء بنية تحتية على أسس فنية عالية الجودة من خلال التعاقد مع كبريات الشركات العالمية المشهود لها بالكفاءة والجودة في مقدمتها "نوكياسيمنس" و"موتورولا".

حيث وصل إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها في العراق إلى ما يزيد على ٤,٥ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠١٠ والشركة عازمة على تثبيت رصانة أدائها في كافة المحافظات العراقية من خلال رصد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتدعيم الشبكة وزيادة قابليتها على مستويي الاستيعاب وجودة الأداء.

ونود إعلام مشتركينا الكرام أننا كعراقيين وكشركة تعمل بطاقم عراقي من أبناء هذا الوطن، نقوم بإيقاف عمل العديد من المحطات التي تعرف بالـ(الأبراج) استجابة لطلب الأجهزة الأمنية وفق طلبات تحريرية على غرار ما يحصل مع الطوارئ الأمنية أو المناسبات الدينية وآخرها زيارة الأربعينية ونحن نفخر بدعم جهود إحلال الأمن. ومما لاشك فيه أن هذا الإجراء يكلف شركتنا "زين العراق" خسائر مالية كبيرة لكننا لا تمثل شيئاً أمام حماية المواطنين والحفاظ على أرواحهم.

هذا وتتحمل "زين" أعباءً كبيرة من قبيل تعرض موظفيها للاعتداءات الإجرامية وضغوط الجماعات الإرهابية لإحباط عملية الاستثمار والتنمية في العراق. وبالإضافة لذلك تواجه "زين العراق" تأخيراً كبيراً يهدد تطوير أدائها بسبب بطء العمليات الإجرائية والبيروقراطية الكبيرة في إطلاق التصاريح الخاصة بالأرقام أو بحجب ما يعرف بنطاق الأرقام المخصصة لـ"زين العراق" أصلاً، وفي الوقت ذاته تسارع هيئة الإعلام والاتصالات إلى إطلاق نطاق الأرقام لشركات منافسة أخرى وهي إحدى النقاط السلبية التي تعترض عملية الاستثمار، وهنا نتحدث عن محاباة من داخل هيئة الإعلام والاتصالات تجاه شركات معينة وهو ما يؤدي إلى الإضرار بطابع المنافسة الذي أشارت إليه صراحة رخصة خدمات الاتصالات المتنقلة المبرمة مع ثلاث شركات وهو ما يثير مخاوف الشركات الأجنبية الأخرى الرصينة من القدوم إلى العراق لعرض استثماراتها.

وفي ظل كل هذه الظروف والمصاعب التي تواجه شركة "زين العراق" كأكبر مشغل لخدمة الاتصالات المتنقلة في العراق، فوجئنا بقرار هيئة الإعلام والاتصالات بفرض غرامات مالية فادحة بداع طرح أرقام جديدة للسوق العراقية علما أن الأرقام المطروحة هي بالأساس ضمن نطاق الأرقام الخاصة بشركة "زين العراق" وهو بحد ذاته قرار يبعث على الإحباط خاصة وأنه أستهدف أكبر مستثمر في العراق بعد الاستثمار النفطي وتصل نسبة الأسهم العراقية لـ"زين العراق" حوالي ٣٣٪ من مجموع أسهم الشركة.

ونرى أن هذا القرار مجانب للحقائق وللجهود التي بذلتها "زين العراق" طيلة السنوات الماضية بدءاً من عام ٢٠٠٣ للوقوف مع العراق في عملية بناء أمنه واقتصاده، ونعتقد أن هذا القرار يضم في جنباته محاولة من قبل هيئة الإعلام والاتصالات لتسجيل إيرادات كبيرة على حساب مصلحة المستثمرين ومصلحة العراق التي لا تتفق مع طرد الاستثمار.

وإننا إذ ندعو مشتركينا الكرام إلى تفهم الموقف الصعب الذي تمر به شركتهم "زين العراق"، نناشد فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، ودولة رئيس الوزراء نوري المالكي، وسيادة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، نناشدهم بالسلطة التي خولها لهم الشعب والدستور بموجب المادتين ٢٥ و٢٦ منه بأخذ مصلحة العراقيين في تشجيع القطاع الخاص والاستثمار في العراق بعين الرعاية، ونناشدهم الإطلاع على حيثيات القرار من خلال لجنة فنية متخصصة مهنية وحيادية.

ونحن بدورنا لا ننفي أخطاءً ومشاكل فنية تعترض وتكتنف أداء شركتنا "زين العراق" وجميع الشركات العاملة في العراق وفي كافة المجالات إلا أن هذه المشاكل والأخطاء أقل بكثير من حجم التحديات التي تعترض مشغلي خدمات الاتصالات المتنقلة في العراق.